غالبية الجنود الامريكيين يعتقدون انهم يعاقبون صدام على هجمات 11/9

شعبية بوش في ادنى درجاتها بسبب العراق وتشيني أكثر شخصية مكروهة

لندن ـ «القدس العربي»:

اظهر استطلاع اجراه معهد زغبي انترناشونال ان ثلاثة ارباع الجنود الامريكيين يرغبون بانسحاب الولايات المتحدة من العراق قبل نهاية العام 2006، ومن بين هؤلاء قالت نسبة 29 بالمئة انهم يريدون انسحابا فوريا للقوات و 22 بالمئة يريدون انسحابا يتم العام المقبل اما نسبة 21 بالمئة فقالت انها تريد انسحابا يتم ما بين ستة اشهر وعام. وقالت نسبة 23 بالمئة انه يجب على الولايات المتحدة البقاء في العراق طالما تطلب الوضع ذلك.

وفي الوقت الذي قالت فيه نسبة 58 بالمئة من العسكريين الامريكيين انهم واعون للمهمة في العراق، اشارت نسبة 42 بالمئة انهم يشعرون بنوع من التشوش والغموض عندما يتعلق الامر بمهمتهم. وتعتقد غالبية الجنود الامريكيين (85 بالمئة) ان وجودهم في العراق جاء من اجل الانتقام من صدام حسين وما يقولون دوره في هجمات ايلول (سبتمبر) 2001، فيما قالت نسبة 77 بالمئة ان الوجود الامريكي بالعراق يتعلق بحث صدام حسين، بشكل من الاشكال على وقف حمايته للقاعدة. ولم تربط الا نسبة 24 بالمئة من المشاركين بين اقامة الديمقراطية وغزو العراق. ولاحظ استطلاع اخرا نشرت نتائجه محطة انباء «سي بي اس» ان شعبية الرئيس الامريكي الذي بدأ جولة في جنوب اسيا، تشمل الهند وباكستان، وافغانستان التي زارها بعد خمسة اعوام من سقوط نظام طالبان، تراجعت الى ادنى درجاتها 34 بالمئة.

وعن مسار الحرب، قالت نسبة 36 بالمئة ان الحرب تسير في اتجاه صحيح، وقالت نسبة 30 بالمئة ان بوش يقوم بعمل جيد كرئيس، ونسبة قليلة من الامريكيين تعتقد ان نتائج الحرب تستحق كل الثمن الذي دفعه الامريكيون من الارواح والاموال. وتراجع شعبية بوش لادنى درجات لم تشهد حتى في عهد الرئيس الامريكي السابق ريتشارد نيكسون، وفقط نسبة 29 بالمئة من الامريكيين يحملون اراء ايجابية عن الرئيس والطريقة التي يقوم فيها بتأدية واجبه. ومن الاشخاص الذين ينظر الرأي العام اليهم بعين الكراهية، هو ديك تشيني، نائب الرئيس الذي لا يزال تحت اثر حادث اطلاق الرصاص على صديق له في رحلة صيد بالخطأ، وترى نسبة 18 بالمئة ان ديك تشيني رجل جيد. وفي الوقت الذي لن تتأثر فيه حظوظ بوش ونائبه تشيني في الانتخابات لانهما لن يترشحا لولاية قادمة، الا ان التعليقات المتشائمة من الجنود والرأي العام تعتبر مؤشرا عن الوضع الذي صارت اليه الاحداث في العراق، وسيؤثر على القرارات الحاسمة التي ستتخذ في الاشهر القادمة حول مستوى القوات الامريكية في العراق. وتهديد اندلاع حرب اهلية بين السنة والشيعة القى بظلاله على خطط البنتاغون القادمة لتخفيض عدد القوات هناك. وفي الوقت الذي سيقدم فيه جورج كيسي، القائد العام للقوات الامريكية في العراق، وجون ابي زيد، قائد القيادة المركزية في الشرق الاوسط، تقريرا مباشرا للرئيس بوش عن الوضع في العراق. ويعتمد حجم القوات الامريكية على فاعلية القوات العراقية الجديدة. واشار تقرير تابع للبنتاغون، وزارة الدفاع الى ان 50 بالمئة من القوات العراقية جاهزة ولكنه في الوقت نفسه اعترف بعدم وجود قوات عراقية قادرة على العمل بنفسها، ولا تزال الوحدات التابعة للجيش بحاجة لدعم الامريكيين.

وجاءت نتائج الاستطلاع على خلفية الخلافات التي طفت على السطح بين ابراهيم الجعفري، رئيس الوزراء الانتقالي، ومرشح القائمة الشيعية لتشكيل الحكومة القادمة، والرئيس جلال الطالباني، وعلى خلفية العنف الطائفي الذي حصد المئات منذ تدمير مسجد الامامين الهادي والعسكري في مدينة سامراء قبل اسبوع. وكان الطالباني قد انتقد زيارة الجعفري لتركيا التي قال انها تمت بدون اعلامه او استشارة الحكومة، واكد الطالباني ان اي اتفاق يبرمه الجعفري مع الاتراك لن يكون ملزما للحكومة العراقية.

دعا وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، الذي قالت عنه صحيفة «لوس انجليس تايمز» انه حليف قديم للولايات المتحدة، السفير الامريكي في بغداد، زلماي خليل زاد، الى التخفيف من تصريحاته، خاصة حول ضرورة استبعاد مسؤولين طائفيين من وزارتي الدفاع والداخلية. وقال في تصريحات نقلتها عنه «لوس انجليس تايمز» ان الوضع المتوتر، قد يؤدي الى استغلال تصريحات خليل زاد من اي طرف. وقال زيباري الذي دعم وراعيه مسعود بارزاني الغزو الامريكي للعراق ان امريكا تمارس تأثيرا كبيرا ودورا مهما ولكن من الافضل ان لا تتدخل في تفاصيل تشكيل الحكومة.

مبارك: رايس اقتنعت بطريقة تطبيق الاصلاح والديمقراطية في مصر

■ القاهرة ـ رويترز: قال الرئيس المصري حسني مبارك في تصريحات نشرت امس ان مصر أقنعت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس بوجهات نظرها في تطبيق الديمقراطية في العالم العربي ونقل عنها قولها ان تحقيق الديمقراطية في الدول العربية يحتاج الى جيل.

وقال لرؤساء تحرير الصحف المصرية المرافقين له في طريق عودته من جولة خليجية يوم الاثنين «وزيرة الخارجية الامريكية اقتنعت بالطريقة التي يتم بها الاصلاح السياسي وتطبيق الديمقراطية في مصر وأعلنت أن النموذج الامريكي لا يصلح للتطبيق في السعودية أو مصر».

وأضاف في تصريحات نشرتها صحيفة «الجمهورية»: «كانت في منتهى الادب وهي تنصت للآراء ووجهات النظر المصرية ولم تتطرق الى موضوعات شائكة أو تطلب تغيير شيء أو التدخل في الاصلاح السياسي كما يردد البعض. لذلك فانها قالت ان الديمقراطية في الدول العربية تحتاج الى جيل جديد».

واجتمع مبارك مع وزيرة الخارجية الامريكية في القاهرة يوم الاربعاء الماضي. وعلى الملأ في القاهرة قالت رايس انها تحدثت بصراحة مع وزير الخارجية أحمد أبو الغيط عما وصفته بانه نكسات وخيبة امل في الحياة السياسية المصرية في عام 2005 بما في ذلك سجن الزعيم الليبرالي المعارض أيمن نور.

ويقول محللون سياسيون ان الحملة الامريكية لنشر الديمقراطية في العالم العربي التي قيل انها من دواعي غزو العراق فقدت قوتها الدافعة في الشهور الماضية. وأجرت مصر في العام الماضي أول انتخابات رئاسة في تاريخها تنافس فيها اكثر من مرشح وفاز فيها مبارك بنسبة 89 في المئة من الاصوات لكن مراقبين قالوا ان الاقتراع تخللته تجاوزات واسعة.

وتقول المعارضة ان وجود شروط صارمة للترشيح لمنصب رئيس الدولة يفرغ الانتخابات الرئاسية من مضمونها. ولا يحقق شروط الترشيح للمنصب في الوقت الحالي الا الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم الذي يرأسه مبارك. وفي الانتخابات التشريعية التي أجريت في تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) فازت جماعة الاخوان المسلمين التي تناهض السياسة الامريكية في المنطقة بأكثر من خمسة أمثال عدد المقاعد التي كانت تشغلها في البرلمان السابق بينما كان أداء الاحزاب العلمانية التي تفضلها الولايات المتحدة سيئا.

الرئيس حسني مبارك

وقال مبارك انه اجتمع مع رايس ثلاث مرات وانه سألها في أول مقابلة «ماذا تعرفين عن المنطقة؟ فقالت لا أعرف شيئا ولذلك فانها كانت دائما تطلب النصيحة».

وقال انها «فهمت حقيقة الاوضاع في المنطقة العربية».

وزار مبارك خمس دول خليجية هي البحرين والكويت وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة يومي الاحد والاثنين بعد أيام من محادثات أجراها في القاهرة مع وزيرة الخارجية الامريكية.

«البعث» يقول لبوش: ليس لكم الا الخروج من العراق وباسرع وقت ممكن

■ رسالة مباشرة من البعث والمقاومة العراقية المسلحة الى رئيس الولايات المتحدة، تستوجبها ضرورة الرد على تخريصات يتحدث بها الرئيس الامريكي المازوم الى عملائه المرعوبين في السلطة العميلة، وعبر الهاتف، وحيث كان العملاء بين هارب الى خارج العراق، وآخرين مختبئين، وغيرهم يطلقون تصريحات جوفاء من هنا وهناك. لقد قالها بوش بما يؤكد صحة ما قاله البعث المقاوم في بيانه الصادر بتاريخ العشرين من شباط (فبراير) والمعنون: احداث حالة القطع التنفيذي مع نتائج الاستحقاقات السياسية الخائبة للاحتلال.

عندما يتحدث الرئيس الامريكي عبر الهاتف مع سبعة من عملائه في العراق بيوم واحد، ويخيرهم «بين الفوضى والوحدة»، فانه يؤكد على ما ذهب اليه البعث قبلا... من ان مشروع الاحتلال الامريكي بالعراق قد فشل، واختزل فقط «بفرض الامن».

اي ان مشروع الاحتلال في سياقاته السياسية والستراتيجية والاقتصادية قد فشل وارتد، واصبحت مهام قوات الاحتلال والسياسة الامريكية في العراق هي «فرض الامن». حيث بذلك تتاكد الحقيقة المعاشة في العراق: وهي التقابل القتالي بين البعث والمقاومة العراقية من جهة وبين الاحتلال وعملائه من جهة ثانية.

ايها الرئيس الامريكي المأزوم، ليس هناك ولن يكون لكم «استراتيجية نصر في العراق»، وعندما تخيرون العملاء بين الفوضى والوحدة فانكم تمنون النفس واهمين، حيث خابت العملية السياسية المزعومة وخيبت آمالكم، وليس لكم الا ان تتحدثوا بالهاتف مع عملاء مرعوبين، وتسالوهم وتجيبوا عنهم، فهم ليس لديهم جواب على نكوصكم الستراتيجي وقصوركم التخطيطي ورعونتكم الشخصية. هم قد تحالفوا معكم على قاعدة المصلحة المشتركة التي تجمع بين الخونة والعملاء من جهة وبين المعتدين والشريرين من جهة ثانية. وهم ان كانوا قد ضللولكم فانهم قد استغلوا رعونتكم وعدوانيتكم المبيتة، وان كنتم انتم قد جندتموهم فهم عملاء خونة ساقطون لا يمكنهم الا ان يتجندوا مع اعداء الوطن... وبالتالي فلا هم يديرون وطنا، ولا هم يفرضون امنا.

مرة ثانية ايها الرئيس الامريكي المأزوم، تحالف المحتلين الامريكيين مع العملاء العراقيين بدات تسقطه المقاومة المسلحة، وكانت قد استوعبت ذلك استراتيجيا منذ البداية، حيث شملتهم مثلكم باستهدافها المقاوم، وجعلتكم تتحملون وزر تحالفكم معهم، مثلما جعلتهم يتحملون وزر تحالفهم معكم. من يسند من في معسكركم المهزوم في تقابله مع البعث والمقاومة العراقية المسلحة؟ ومن منكم يرجو من الآخر دعما في مواجهة الانهيار المحتوم لمشروع الاحتلال في العراق المقاوم؟

مرة اخرى ايها الرئيس الامريكي المأزوم، اذا كنت لا تريد الانسحاب حتى «لا تتركهم للقتل والسجن» كما اعلنت في خطاب حالة الاتحاد، فانك قد ارتضيت لنفسك ولجيشك عار الهزيمة الستراتيجية في العراق، على حساب عار الارتداد الاستراتيجي، وذلك عندما تطبق استراتيجية الخروج من العراق وبدون تاخير او تردد. ولك ان تختار.

مجموعة جديدة تنتقد المتصارعين على رئاسة حزب «الوفد» في مصر

القاهرة ـ «القدس العربي»:

شهدت الصراعات داخل حزب الوفد بين مجموعة الدكتور نعمان جمعة والمجموعة الاخرى بقيادة محمود اباظة نائب رئيس الحزب والمسماة بالاصلاحيين مفاجاة غير متوقعة امس بقيام عدد آخر من الوفديين البارزين باصدار بيان موجه لجميع الوفديين باتخاذ موقف حاسم لوقف الانهيار الذي حدث للحزب واصبح بسببه عرضة للضياع.. ووقع على البيان كل من الدكتور عاطف البنا وجمال بدوي والدكتور مدحت خفاجي وطارق الشيشيني والدكتور عبد المجيد العبد والدكتور احمد الشناوي والدكتور يوسف حامد زكي وطلعت جاد الله.

وتنشر «القدس العربي» نص البيان الصادر عنهم وهو:

«الوفد حزب الثورة الشعبية الكبرى، ثورة 1919، حزب سعد والنحاس، قاد الوفد المصري ثورة قام بها الشعب كله، من كل فئاته وطوائفه وطبقاته، في طول البلاد وعرضها.

ومن اجل الدستور والديمقراطية ناضل الوفد ضد السراي واعوانها، ولا يزال مطلب الدستور والديمقراطية وسيادة الامة مطلبا اساسيا وعزيزا.

وقد ظل الوفد المصري يناضل ويكافح واستمر صلبا قويا رغم المعارك ورغم الانشقاقات والآن فان الوفد الجديد يمر بأزمة عصيبة، فيجب الا تتركه جماهيره وانصاره نهبا لصراعات بين مجموعة قليلة متسلطة تتصارع على السلطة وعلى مصالح ذاتية صغيرة.

ولذا يتوجه اصحاب هذا البيان، وهم من رجال الوفد وانصاره من ابناء الامة، بنداء الى كل الوفديين لتدارك ما يتعرض له الحزب العريق من انقسامات وصراعات تكاد تعصف به وتجعله اثرا بعد عين، وهو ان حدث لن يكون في صالح الامة.

وهي دعوة الى رجال الوفد الاوفياء في كل ربوع البلاد، لان يتحركوا لصون الحزب والدفاع عنه ضد صراعات مجموعات صغيرة.. هي في الاصل مجموعة واحدة سيطرت على الحزب وعلى مقدراته لسنوات، وتعاونت بممارساتها واجراءاتها على اضعافه وتهميشه واخيرا اختلفت وتنازعت على السلطة والنفوذ.

واذا كان مطلب الاصلاح قد رفعه البعض من كل المتنازعين، فان الاصلاح بلا ريب مطلوب، ولكنه ليس حكرا لاحد او لمجموعة محدودة بل لجميع الوفديين واذا كان تسلط الفرد مرفوضا فان تسلط زمرة محدودة هو امر مرفوض بنفس القدر.

واذا كان الاصلاح يتطلب تعديلات للائحة الحزب، واجراء تصحيح وتنقية لجمعيته العمومية فان هذه المهمة لا تقوم بها احدى المجموعات او انصارها، وانما يقوم باعدادها من تثق جموع الوفديين من تجردهم واخلاصهم لمبدأ يعرض على جموع الوفديين ثم على جمعيتهم العمومية بعد تنقيتها.

ويؤكد الموقعون على مبادئ اساسية.. انهم لا يدعون الى تنظيم جديد او انشقاق او اي شكل من اشكال الخروج على وحدة الحزب، ويطالبون كافة الاطراف المتصارعة بالتخلي عن الخلافات والصراعات والحرص على وحدة الحزب وانكار الذات.

والموقعون على هذا البيان لا يقدمون به برنامجا تفصيليا للعمل ولا مقترحات محددة للائحة الحزب، وانما يدعون المخلصين للمشاركة في التوقيع على هذا البيان ويدعون الى بدء اجتماعات مكثفة لجماهير الوفد في كل موقع للمناقشة والحوار، والله الموفق».

وزير الداخلية العراقي: على السفراء في بغداد ان يعرفوا حدودهم الزرقاوي يمول القاعدة وتهريب هاونات لدول مجاورة لتنفيذ عمليات

بغداد ـ «القدس العربي»:

كشف وزير الداخلية العراقي باقر جبر الزبيدي عن معلومات قال انه حصل عليها من المعتقلين العرب في وزارته وبينهم شخصان يمنيان قيام المسلحين في العراق بتهريب هاونات بعدد ستة الى دولة مجاورة كاشفا عن وجود خطة لدى المسلحين في العراق لتوسيع استراتيجية الهجمات بالهاونات في دول اخرى بعد تلقيهم تدريبات في العراق.

واوضح الزبيدي انه ابلغ الدولة المجاورة بتلك المعلومات وحذر من اتساع عمل المسلحين في العراق بعد ان اصبح قاعدة للتدريب والانطلاق الى دول اخرى وفق ما اكده المعتقلان اليمنيان، وقال الزبيدي ان تنظيم القاعدة في العراق اصبح هو الممول الرئيس للقاعدة في العالم، وان معلومات حصلت عليها الداخلية افادت ان ايمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة قد طلب من المتشدد ابو مصعب الزرقاوي قبل فترة مبلغ الف 100 دولار مشيرا الى ان تمويل المسلحين في العراق بلغ ارقاما مخيفة جدا، الى الحد الذي بدا فيه اسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة والمليونير المعروف بالاعتماد على تمويله من الساحة العراقية.

ونبه وزير الداخلية العراقي الى ان جهات سياسية عراقية تتعاون مع المسلحين لم يسمها بالاسم وقال ان قوات الامن التابعة للداخلية والدفاع وجدت في بعض المقرات او الاماكن التابعة لتلك الجهات او مقرات سكن مسؤوليها اسلحة وقنابل ومتفجرات، الا ان سير العملية السياسية في العراق حال دون الكشف عن ذلك لعدم تفجير الاجواء. وكشف وزير الداخلية العراقي عن تورط عناصر في مكاتب سياسيين عراقيين مرموقين بخطف الصحافية الامريكية (جين كارول) واعمال عنف اخرى موضحا انه اخبر السفارة الامريكية وجهات امنية امريكية بالمعلومات التي توفرت لديه في هذا الموضوع والتي تشير الى مكان الصحافية المختطفة وارتباط العناصر التي اختطفتها بالجيش الاسلامي في العراق والذي يقف وراء خطف صحافيين آخرين من قناة السومرية الفضائية العراقية.

واكد ان المعلومات استقاها من احد قياديي الجيش الاسلامي في العراق ويدعى (الامير ابو عبد الله) والمعتقل في وزارة الداخلية الآن بعد ثبوت تورطه في اختطاف شقيقة الوزير الزبيدي في وقت سابق، واشار الى ان المدعو (ابو عبد الله) اشترط شرطين للمساعدة في اطلاق سراح الصحافية الامريكية لم يقدر على تنفيذ احدهما، وانه دعا السفارة الامريكية في بغداد الى تشكيل خلية ازمة بشأن موضوع الصحافية وقد رشح اللواء غازي من وزارته للمشاركة في هذه الخلية.

وفيما يخص حادث تفجير مرقد الامامين الهادي والعسكري في سامراء اكد وزير الداخلية ان فريقا دوليا متخصصا من خبراء معنيين بشؤون الامن والتفجيرات بدأ الاربعاء زيارة الى المرقد المهدم في سامراء لدراسة وتقصي كيفية حصول عملية التفجير، مشيرا الى ان كميات من المتفجرات تقدر بين 70 ـ 100 كيلوغرام قد استخدمت في العملية متوقعا ان تكون عملية تلغيم المرقد قد استغرقت ثلاثة الى خمسة ايام، وربما يكون بعض عناصر الحراسة التابعين لحماية المنشآت وتحت اشراف الوقف السني الذين يتم التحقيق معهم على علم بذلك، حيث تم انشاء فتحات في بعض السقوف والجدران لتعبئتها بالديناميت واصابع التفجير، وبمعدل اربع حفر في الجدران اضافة الى تلغيم محيط القبة الذهبية.

ورد الزبيدي في المقابلة التلفزيونية مع قناة «العراقية» الفضائية على ما قيل بشأن اتهام مغاوير الداخلية المسؤولين عن حماية سامراء، بان تلك اتهامات غير دقيقة ساقها بعض السياسيين لاغراض خاصة، وان قائد الشرطة وقائد المغاوير في المنطقة هم من ابناء سامراء وانهم يتحققون من القضية ضمن واجباتهم.

وفي رد عن سؤال حول دور تصريحات السفير الامريكي في توتير الاوضاع الطائفية في العراق، قال ان السفير الامريكي عبر عن رايه ولم يقصد الاساءة لاحد وقد عبر عن موقفه ذلك خلال مقابلته لرئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية السيد عبد العزيز وخلال لقائه به شخصيا، وقد تم ايضاح الامر له، ودعا الزبيدي خلال اللقاء الى ان يتعامل سفراء الدول الاجنبية في العراق بحجمهم الطبيعي وعدم التدخل في الشأن العراقي الداخلي، وعليهم معرفة حدودهم ولن نسمح لهم بالتضخم على حساب العراقيين.

باقر جبر الزبيدي

بريطانيون مفرج عنهم من سجن مصري يغادرون القاهرة إلى لندن

■ القاهرة ـ يو بي آي: غادر ثلاثة إسلاميين بريطانيين من نشطاء حزب التحرير الاسلامي إلى لندن امس الاربعاء بعد يوم واحد من إفراج السلطات المصرية عنهم.

وكان الثلاثة حكم عليهم بالحبس لمدة خمسة اعوام في عام 2004.

وقال دبلوماسي بريطاني إن الثلاثة غادروا صباح امس على متن طائرة بريطانية الى لندن.

وكانت الشرطة المصرية قامت بترحيل البريطانيين الثلاثة الى السفارة البريطانية بالقاهرة بعد الافراج عنهم استجابة لطلب تقدمت به هيئة الدفاع للافراج عنهم بعد قضائهم ثلاثة أرباع محكوميتهم.

وكانت محكمة أمن الدولة العليا المصرية قد قضت في 25 اذار (مارس) عام 2004 بسجن ثلاثة بريطانيين ذوي أصول باكستانية هم رضى بانكهورست (28 عاما) وإيان مالكولم نيسبت (37 عاما) وماجد نواز (25 عاما) لمدة خمس سنوات بتهمة العمل على اعادة احياء تنظيم اسلامي محظور.

ووجهت لهم المحكمة تهما تتعلق بمحاولة إعادة إحياء نشاط حزب التحرير الاسلامي في مصر بعد أن تم حظره قبل 32 عاما.

كما اتهمتهم النيابة بحيازة مطبوعات ومنشورات تتضمن الترويج لمبادىء وأهداف حزب التحرير الاسلامي الذي يتخذ من العاصمة البريطانية لندن مقرا له.

وقالت المصادر انه بإضافة الفترة التي قضوها في السجن عند اعتقالهم فانهم قضوا نحو أربع سنوات في الحبس.

شائعات حول رشاو مقابل تسهيل الهروب

اليمن: التحقيق مع 4 امنيين بتهمة التواطؤ في فرار 23 معتقلا من عناصر القاعدة

صنعاء ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

ذكر مصدر رسمي يمني امس ان الاجهزة الامنية تحقق مع 4 اشخاص من رجال الامن بينهم ضابطان بتهمة التواطؤ في قضية فرار 23 معتقلا من اخطر عناصر تنظيم القاعدة في اليمن مطلع الشهر الماضي.

وذكر موقع (المؤتمرنت) الإخباري الرسمي الناطق بلسان حزب المؤتمر الحاكم ان مصدرا امنيا ابلغ مندوب الموقع ان «لجنة امنية تقوم حالياً باستجواب 4 رجال امن، بينهم ضابطان على خلفية فرار 23 من اعضاء القاعدة من سجن الامن السياسي (المخابرات) الشهر الماضي».

واوضح «ان اللجنة الامنية التي شكلتها وزارة الداخلية من عدد من الضباط في جهاز مكافحة الإرهاب لا تزال تواصل تحقيقاتها معهم منذ الاسبوع الماضي».

وقال «إن السلطات تشتبه بتواطؤ الافراد الاربعة في تهريب معتقلي القاعدة وتلقي رشاوى مالية كبيرة من متعاونين مع السجناء بقصد تمكينهم من الهرب»، غير ان المصدر رفض الكشف عن النتائج الاولية للتحقيق قائلاً إن المتهمين لا يزالون رهن الاستجواب ولا تزال اللجنة تبحث عن ادلة كافية لإدانتهم.

واتهم تقرير رسمي صادر عن اللجنة الامنية برئاسة رئيس جهاز الامن القومي علي الآنسي، المكلفة بالتحقيق في قضية هروب 23 من عناصر تنظيم القاعدة من سجن الامن السياسي (المخابرات) بصنعاء، مسؤولي السجن بالإهمال وعدم تفتيش الغرف، وتمت إحالتهم إلى التحقيق تمهيداً لمساءلتهم على إهمالهم وتقصيرهم الواضح في اداء واجباتهم.

وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ذكر قبل ايام ان 3 من المعتقلين الفارين سلموا انفسهم للسلطات الامنية، وان هناك تواصلا مع بقية الفارين، وانهم لا زالوا موجودين داخل الاراضي اليمنية ولم يغادروا اليمن.

وارجع صالح عملية فرار المعتقلين إلى (الإهمال) وربما (التواطؤ) من حرس السجن، وانهم الآن رهن التحقيق ويخضعون للمساءلة من جهاز الامن القومي والنيابة العامة اللذين يحققان في الموضوع.

وتصاعدت الشائعات في الشارع اليمني حيال احتمال تواطؤ مع الفارين وكذا رشاوى من تنظيم (القاعدة) دفعت للمتواطئين من رجال الامن مقابل تسهيل عملية فرار المعتقلين.

ورجحت مصادر سياسية لـ«القدس العربي» احتمال دفع تنظيم القاعدة مبالغ كبيرة كرشاوى لبعض ضعاف النفوس من رجال الامن لتسهيل عملية فرار الـ23 معتقلا، إنقاذا لهم من المعاناة الطويلة، التي لاقوها جراء قضائهم نحو 5 سنوات في السجون اليمنية.

واوضحت انه لو كانت هذه الفرضية صحيحة لاصبح هؤلاء الفارين يشكلون تهديدا كبيرا على الامن اليمني وربما على امن المصالح الغربية في اليمن والمنطقة، نظرا لانهم لن يستطيعوا الاندماج في المجتمع بعد ان تم توزيع صورهم على جميع المناطق الامنية داخل اليمن، كما على جميع مكاتب جهاز الشرطة الدولية (إنتربول) وبالتالي لن يكون امامهم سوى القيام بتنفيذ عمليات إرهابية، رغبة بـ(الشهادة في سبيل الله) بدلا من الضياع في غياهب السجون.

وفي الوقت الذي قوبلت فيه عملية فرار المعتقلين الثلاثة والعشرين من سجن المخابرات اليمنية باستغراب شديد من قبل الاوساط السياسية المحلية وكذا بانتقاد حاد من قبل الدول ذات العلاقة بقضايا الإرهاب كالولايات المتحدة والسعودية، لقي الإعلان عن تسليم ثلاثة من الفارين انفسهم للسلطات الامنية غرابة اكثر، لعدم قدرة الشارع اليمني على تصديق ذلك، حيث وبعد تنفيذ العملية الشديدة التعقيد في الفرار من السجن وبكل سهولة يسلم الفارون انفسهم طواعية للاجهزة الامنية(!!).

وفتحت قضية فرار المعتقلين الـ23 من عناصر القاعدة ابواب شبهات كثيرة وطرحت تساؤلات كبيرة حيال مقدرة الاجهزة الامنية على السيطرة على الوضع الامني في البلاد وافقدت الثقة بها من قبل الاجهزة النظيرة لها في الدول التي تربطها باليمن اتفاقيات امنية.

صنعاء لم تنكر عجزها المادي عن السيطرة الامنية الكاملة على كافة التراب اليمني وبالتالي تطلب دائما مساعدة وتعاون الدول الشقيقة والصديقة لها وفي مقدمة ذلك السعودية والولايات المتحدة التي تربطها باليمن علاقات خاصة في هذا الصدد، وبعض مصالحها وثيقة الارتباط بالامن في اليمن.

وكانت مستشارة الرئيس الامريكي جورج بوش لشؤون مكافحة الإرهاب فرانسيس فارغوس تاونسند علّقت على عملية فرار الـ23 قاعديا يمنيا من سجن المخابرات اليمنية بقولها «اجد ان التطورات في اليمن ليست مخيبة للآمال فحسب، لكنها ايضا موضوع يسبب لنا قلقا كبيرا».

وتعرضت إدارة بوش لانتقادات شديدة من المعارضة الديموقراطية بسبب (ليونة) رد فعلها على عملية (الفرار الكبير) في اليمن.

صحيفة بريطانية: الامم المتحدة تعتزم فرض عقوبات ضد مسؤولين سودانيين

■ لندن ـ يو بي آي: كشفت صحيفة «الغارديان» الصادرة امس الاربعاء أن الامم المتحدة تعتزم فرض عقوبات ضد عشرة مسؤولين في الحكومة السودانية وآخرين بسبب تورطهم في أزمة دارفور، في أعقاب تزايد عمليات القتل في الاقليم في الاشهر الاخيرة ومنع المساعدات من الوصول الى معسكرات اللاجئين. وقالت الصحيفة «إن قرارا لمجلس الامن، الذي تبنته بريطانيا، سيوصي بفرض حظر على سفر المسؤولين السودانيين وتجميد حساباتهم وأصولهم الخارجية إلى جانب امكانية إصدار مذكرات من قبل محكمة الجنايات الدولية التي تتعامل مع الجرائم ضد الانسانية».

وأضافت أن الامم المتحدة وضعت لائحة سرية بأسماء زعماء سودانيين تزعم أنهم مسؤولون عن موت وتشريد العديد من سكان دارفور فضلا عن زعماء الميليشيات المدعومة من قبل الحكومة السودانية وحركتين متمردتين. وأبلغ مسؤول بريطاني الصحيفة «أن القرار الذي سيصدره مجلس الامن ويسمي الافراد سيتم اعتماده في غضون أسبوعين لكن الأسماء لن يكشف عنها قبل ذلك خوفاً من أن يقوموا بسحب أصولهم وحساباتهم المصرفية أو يختفون». وأشار المسؤول إلى أن أحد الاسماء «كان عضواً بارزاً في القوات المسلحة السودانية». وكانت صحيفة «فايننشال تايمز» رجحت أواخر الشهر الماضي احتمال أن يفرض مجلس الامن الدولي عقوبات على ثلاثة من كبار المسؤولين السودانيين بسبب دورهم المزعوم في أزمة دارفور هم، وزير الدفاع عبد الرحيم محمد ووزير الداخلية الزبير بشير طه ومدير الامن الوطني والاستخبارات العامة عبد الله غوش. وقالت «إن أسماء هؤلاء وردت ضمن قائمة سرية في تقرير للامم المتحدة باسماء 17 شخصاً زُعم أنهم أعاقوا عملية السلام وانتهكوا المقاطعة المفروضة وارتكبوا انتهاكات لحقوق الانسان بما يتعارض مع قرار مجلس الامن الدولي 1591».

وأضافت الصحيفة «أن مجلس الامن الدولي سيتخذ القرار النهائي بشأن الاسماء التي سيعتمدها على اللائحة والتي تضم أيضا القائد في جيش تحرير السودان آدم يعقوب شريف المتهم بالمسؤولية عن